العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"نحو النص بين الدرس العربي والدرس الأوروبي دراسة نقدية"

د.عرفان عبدالدايم محمد أحمد عبدالله

محاضر بالأكاديمية العربية

بماليزياEAG

معلومات التواصل

E-mail: Dar3amy83@yahoo.com

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة :

ضبط المصطلح من أهم الركائز التي تقوم عليها العلوم؛ إذ الحكم على الأشياء فرع عن تصورها، ونحو النص علم جدير بالبحث والتحقيق؛ إذ من أجل النص نشأت العلوم اللغوية والشرعية، ولو عدنا إلى الوراء لبضعة قرون لوجدنا أن سبب نشأة النحو العربي هو النص القرآني، ومن ثم دُرست النصوص الأخرى بالتبعية؛ من أجل الوصول إلى دلالات النص القرآني وكوامنه. وإذا ضُبط المصطلح ضبطا صحيحا كان ضبط المنهج أسهل وأوفق. وهذا البحث يحاول تحديد المسافة الفاصلة بين التصور العربي لنحو النص والتصور الأوروبي، واستظهارَ بعض وجوه الاتفاق والافتراق بينهما. ولكي نصل إلى نتائج حقيقية فلا بد من عرض التراث العربي على الدرس النصي، والموازنة بينهما لتأصيل الإطار النظري لنحو نص عربي؛ حتى لا يسقط على نصوص العربية من سماء غير سمائها، ولا تُسْتَنْبَتَ بذوره في أرض رافضة له. وتراثنا العربي مفعم بعناصر النصية ومعاييرها، إلا أنها أتت بأسلوب ذلك العصر الذي كُتِبَت فيه، ونحن مطالبون باستنباطها، واستنطاق مدلولها، وصياغتها صياغة أسلوبية تتناسب والمعطيات العلمية الحديثة.

الموازنة - النصي-الكلمات الدلالية : النص– السبك– الحبك– الدلالة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد؛ فقد جاءت هذه الدراسة مُوَازِنَةً بين ما جاء في الدرس العربي القديم وما يحاوله علم اللغة الحديث اليوم في جانب بناء النصوص وتأويلها. ومما رآه البحث خلال فصول هذه الدراسة أن أكثر ما يتحدث فيه علم اللغة الحديث اليوم قد بحثه علماؤنا الأقدمون، مع ما بينهم من الاختلافات: جوهرية كانت أم شكلية، لبعد الزمان، واختلاف الإمكانات، وتغير طبيعة البحث العلمي؛ وكان من المفترض أن تأتي النتائجُ لصالح علم اللغة الحديث؛ إذ توافر له ما لم يتوافر للدرس التراثي، إلا أن النتائج جاءت خلاف ذلك في أغلبها؛ إذ كانت معايير القدماء معايير دقيقة ومحددة، بيد أنها تحتاج – كما أشار الدكتور سعد مصلوح – إلى صياغة أسلوبية جديدة، (مصلوح: ٢٠٠٣) وقد حاول هذا البحث أن يقدم جانبا من جوانب هذه الصياغة. وقد يكون السبب وراء هذه النتائج كامنا في اختلاف طبيعة اللغات، فليست اللغة العربية بكثرة مفرداتها، وبثراء تراكيبها، وبتوسعها المجازي كغيرها من اللغات، فاللغات تختلف قوة وضعفا، وتبعا لاختلافها تختلف طبيعة البحث فيها.

والبحث يرى أن من أكبر أسباب تفوق الدرس التراثي اتحادَ المادة المدروسة: قرآنا وسنة وشعرا ونثرا. ثم اتحادَ الوجهة؛ إذ كانت وجهة الدرس العربي ومَقصِدُه - شرعيا كان أو لغويا - الحفاظَ على القرآن والسنة من التحريف واللحن، والكشفَ عن كمائنه، للولوج في دلالات النص القرآني وسبر أغواره. بالإضافة إلى أن دراستهم كانت دراسة لغوية خالصة، وإن تطرقت لبعض العناصر غير اللغوية كالمقامية ومراعاة حالة المخاطب والاقتباس... بيد أن هذا لم يكن إلا من أجل خدمة لغة النص وأسلوبه. في حين لم يتوافر هذان العنصران – اتحاد المادة واتحاد الوجهة - للدرس اللغوي الحديث؛ حيث كان لكل عالم – تقريبا – وجهة خاصة، يسلكها هو وجمْعٌ من تلامذته، ثم يأتي الآخرون فيسلك كل واحد منهم مسلكا غير

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الذي سلكه المتقدم، بل ربما يخالف التلاميذُ أنفسُهم الأستاذَ في المنهج؛ ومن ثم جاء الدرس اللغوي الحديث – كما يقرر الغربيون أنفسهم في غير موضع – كأَبناء عَلَّاتٍ أشتاتا، لا تتفق إلا في قدر ضئيل. بالإضافة إلى أن علم النص علم متداخل الاختصاصات، وهذا عنوان مرجع من مراجع نحو النص؛ ومن ثم جاء البون شاسعا بين توجهات علمائه.

وهذا البحث يعالج جانبا من جوانب نحو النص في الدراسات الأوروبية موازنا إياه بما جاء في الدرس العربي؛ ابتغاء أن يسهم في قيام علم نحو النص العربي. وقد جاء في مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة. المطلب الأول: نحو النص: انسيابية المصطلح. المطلب الثاني: قول في المنهج. المطلب الثالث: البحث الدلالي بين الدرسين، تتلو هذه المطالب خاتمة وفيها ذكر لأهم النتائج. وينتهي البحث بثبت يضم مراجعه.

المطلب الأول: نَحْوُ النَّص: انسيابية المصطلح

اختلف علماء اللغة المحدثون حول تعريف النص، فمنهم من جعله قضية سطحية، ومنهم من عده بنية عميقة تكشف عن نية النَّاصِّ، ومنهم من جعله حدثا تواصليا؛ ولذا فإن تعريفات النص تدور حول محاور ثلاثة:

١.البنية السطحية الأفقية.

٢.السمات النحوية الدلالية

٣.البراجماتية والأداء والتواصل .

أراد علماء نحو النص أن يضعوا معايير عامة، تنطوي تحتها جميع النصوص، لغوية كانت أو غير لغوية، وهذا المسلك universal وإن كان إيجابيا في جانب من جوانبه؛ إذ يضع قواعد النحو الكلي للغات؛ وهو ما أطلق عليه تشومسكي اسم "لاشتراك جميع اللغات في التصورات الذهنية، أما ما يفرقها فهي الأنساق الدلالية وكيفية تحقيقها في واقع grammar اللغة، أما العالم الدلالي فواحد في كل اللغات".(منقور، ٢٠٠١) ويمكن تفسير هذا بالفكر الإنساني، أو القضايا التي يفكر بها الإنسان، كالقضايا الدينية والعقدية، والأمور الحياتية... وهذا صحيح. بيد أن ظاهر قول تشومسكي أن اللغات تشترك في البنية العميقة، وهذا غير صحيح؛ لأن اللغات تختلف من حيث المعجم والتركيب، وكذلك من حيث القوة المجازية، ومن ثم تختلف الدلالة والتأويل. وقد انتقد نظريةَ تشومسكي الأوروبيون أنفسُهم، ومنهم ه . دوجلاس، إذ يقول: "وقد افترض تشومسكي وجود بنية عميقة مشتركة بين كل اللغات، فإذا كان الأمر كذلك فإن تعلم لغة ثانية لن يكون إلا مجرد تعلم بنية سطحية جديدة ومجموعة جديدة من الأشكال للمعاني الأساسية المستقرة عند الناس أساسا. لكن الأمر يبدو على غير ذلك؛ إذ ليس في أيدينا حتى الآن أن البنى التحتية جميعها كلية، والأقرب إلينا أن المعاني والأفكار تبنى وفقا للثقافة كالبنى السطحية تماما؛ ولا ينبغي أن نعول كثيرا على فكرة الكليات اللغوية". (ه. دوجلاس، ١٩٩٤)

وذهب فانديك: "إلى أن النظرية اللسانية تتعامل مع أنساق اللغة الطبيعية، أي مع بنياتها الفعلية والممكنة، ومع تطورها التاريخي، واختلافها الثقافي، ووظيفتها الاجتماعية، وأساسها المعرفي. وتعد هذه الأنساق قواعد متواضعا عليها تحدد السلوك اللغوي". (خطابي، ١٩٩١) "ويسعى النحو التحويلي عموما إلى إعادة بناء النظام اللغوي العام والمجرد؛ حيث

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يُجَرَّد في الاستعمال اللغوي من الفروق الفردية والاجتماعية والجغرافية والعارضة"(بحيري، ٢٠٠١)- إلا أن ذلك المسلك أدى إلى تعميم الدرس النصي تعميما مفرطا؛ "يحول دون تعريف دقيق للنص".(بحيري، ١٩٩٧) بل إنه يحول دون "تمييز ما هو نصي مما هو غير نصي". (بحيري، ١٩٩٧) حتى "لم يعد موضوع علم اللغة أكثر من المعلومة المرتبطة بالعلامات الواردة، وما هو أبعد من ذلك ليس مهما من الناحية اللغوية". (بحيري، ٢٠٠٧) وكان من نتائج هذا التعميم أن جاء نحو النص متشعبا؛ حتى إننا لا نكاد نجد "قدرا ضئيلا من الاتفاق حول مفاهيمه وتصوراته ومناهجه". (بحيري، يقول "إننا لا نعرف الموضوعات إلا كما تبدو لحواسنا، لا كما يمكن أن تكون عليه في Kant١٩٩٧) مما جعل كانط ذاتها. وما أدى إليه تفسيرها حيث عُدَّ النصُّ ظاهرة أو وجودا في ذاته، يصعب على القارئ سبر غورها، وكل ما يستطيع أن يفعله هو أن يركب الظاهر الذي أتيح له من خلال تأثره به، أما باطن النص وما أطلق عليه «النص الحقيقي أو الموضوعي» فإنه يَنِدُّ عن أي تفسير". (بحيري، ١٩٩٧).

وفي خضم هذا الاتساع البحثي، والجدل التنظيري تنبه هاريس إلى هذه القضية – تضخم الدرس النصي- فألف كتابين لضبط وجهته: الأول: نحو النص. والثاني: تحليل الخطاب، وهو بهاتين "الدراستين لم يكن أول لساني حديث يعتبر الخطاب موضوعا شرعيا للدرس اللساني فحسب، بل إنه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه التي ضمنها برنامجه بتقديم أول تحليل منهجي لنصوص بعينها"؛ (بحيري، ١٩٩٧) "إذ يجب أن يقتصر علم لغة النص على بحث أبنية النص وصياغاته، وذلك من خلال تضمينها في سياقات اتصالية، وسياقات اجتماعية منطقية - عامة، وسياقات نفسية". (بحيري، ٢٠٠٧) ثم لِيَرْجِعَنَا إلى نقطة الصفر؛ حيث يقرر أن علم لغة النص "ليس في الحقيقة شيئا غير المقدرة Coseriuيأتي كوزريو التأويلية، ونظرية علم لغة النص ليست شيئا غير نظرية علم التأويل". (بحيري، ١٩٩٧، ٣٣) وليس علم لغة النص عنده إلا "علم لغة المعنى". (بحيري، ١٩٩٧) ويأتي موقف لانج في دراسته لدلالة الربط أشد حِدَّةً؛ إذ "ناقش إمكانات التماسك بين الجمل مناقشة عميقة غير أنه رفض مفهوم نحو النص. ورأى إمكانية قبول ربط قواعد لغوية نصية بنحو الجملة، والمزج بين عناصر نصية وعناصر جُمْلية في إطار حد الجملة". (بحيري، ١٩٩٧) ورغم ما في هذا الكلام من تخطي الواقع اللغوي، ورغم حاجته إلى مناقشة متأنية؛ "لأن إدخال عناصر نصية إلى الوصف يتضمن في حقيقة الأمر عدم كفاية عناصر الجملة من جهة، ونقل مستوى التحليل إلى مستوى النص - وإن نظر إلى الجملة على أنها أساس نحوي - أما الأساس الدلالي فيقدمه مستوى النص بوصفه الوحدة الدلالية الكبرى". (بحيري، ١٩٩٧) إلا أنه يشير إلى مسألة خطيرة في موضوع النص، وهي "أن ماهية النص وأجزاءه لا تزال موضع خلاف... وهل يعد النص وحدة أساسية قابلة للتجزئة إلى عناصر صغرى أم لا؟" (بحيري، ١٩٩٧)

ولو أجيب عن هذا السؤال بنعم –وهو الأوفق- لكانت الإجابة رجوعا إلى الجملة وحدة النص الصغرى. ولاستطعنا القول بأن الدراسات النصية لم تكن سوى خواطر يغير بعضها على بعض. وإن أجيب بلا لكانت الإجابة تعسفا يكذبه الواقع النصي؛ إذ لا نص يتكلم في قضية دلالية واحدة، حتى تلك النصوص الجُمْلِية- تبعا للتوليديين - يمكن توليد عدة قضايا منها. وربما كان هذا هو السبب في أن "النماذج التي تعد الجملة أساس الوصف والتحليل اللغويَيْنِ لا تزال لها الغلبة والسيطرة على مسار البحث اللغوي". (بحيري، ١٩٩٧) ذلك بأنّ "علم لغة النص نشأ أصلا لمعالجة مشكلات محددة

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

معالجة أفضل في الجملة، وقد فُسِّرَ فيما بعد بأنه برنامج مضاد مقصود"؛ (بحيري، ٢٠٠٧) ولهذا السبب لم يستطع علم النص التخلي عن الجملة. بل إن تلك المعايير التي جاء بها «ديبوجراند ودرسلر» معايير لوصف النص أكثر منها معايير لمعالجة لغة النص؛ إذ إنها اعتنت أولا بشكل النص، وبوصف النص، وبتحليل النص لكن دون التوقف عند الجانب اللغوي كثيرا، ومع أن درسلر انتقد نظرية «بنية النص وبنية العالم لبوتفي»؛ قائلا: "إنها محاولة لتوزيع أو تقسيم الجوانب المختلفة للنص من خلال وسائل تمثيل مستقاة من المنطق أو تقسيم الجوانب المختلفة للنص من خلال وسائل تمثيل مستقاة من المنطق الصوري «الشكلي»" (بحيري، ١٩٩٧)- إلا أن محاولة ديبوجراند ودرسلر– هي الأخرى – جاءت ضعيفة في الجانب اللغوي للنص. وتكمن المشكلة في اعتمادها على عناصر غير لغوية لتحديد كنه العناصر اللغوية، فمفهوم الجملة مثلا نجده ينطبق على بعض القطع اللغوية في بعض الدراسات، فإذا انتقلنا إلى دراسة أخرى أخرجنا تلك القطع) ومن تصور درسلر للبناء النصي: 1998اللغوية من مفهوم الجملة، وهذا يتغير حسب معايير كل دراسة. (ديبوجراند، = رابطة – نستطيع تلمس خيوط ذلك التعميم الذي قاد إلى صعوبة وضع K= جملة، S= نص، T. حيثT= S (+K+T تصور ثابت أو نهائي للنص؛ لأن تصور درسلر هذا للنص يعني امتداد النص بعد ذلك في إطار هذا النظام. وربما يكون قصد درسلر هنا منصبا على عملية التناص؛ فيكون النص مركبا من عدة نصوص. وهذا يُدخل النص في تسلسل لا نهائي، وهو يتعارض إلى حد بعيد مع تصورات من ذهبوا إلى أن النص بنية مركبة متماسكة؛ لأنه سوف يصبح بنية ١٩٨٧) مفتوحة. (بحيري، ١٩٩٧، وشبلنر،

والبحث يرى أن الدراسة النصية الأوروبية أقرب إلى دراسة النصوص غير اللغوية منها إلى دراسة النصوص اللغوية. ولا ينكر البحث دور العناصر غير اللغوية في تحليل النصوص، ولكنه يرى وجوب أن تكون الغلبة في التحليل النصي للغة؛ ولذا يتفق البحث مع كرستيفا في أن النص لا ينحصر في مقولات اللغة، (فضل، ١٩٩٢) لكن يجب أن تكون اللغة أساسا في تفسير النص. يقول د. تمام حسان: "ولست أحب أن أشير هنا إلى الجانب النفسي والطبي لهذا المقام؛ لأن ذلك أمر لا يتصل بالدراسات اللغوية إلا من حيث هو جزء من مقام ما". (حسان، ١٩٩٤) وبالنظر إلى ما جاء في الدراسات الأوروبية من تعريفات للنص يتبين لنا أن "أغلب علماء النص لا يرون في القاعدة معيارا صارما لا يمكن الخروج عليه، بل يرون إمكانية تعديلها باستمرار؛ ومن ثم فإنهم لم يستقروا بعد على تلك القواعد أو المعايير النصية؛ إذ إنها تحتاج إلى تجريب مستمر ومنتظم على مجموعة غير محدودة من النصوص"؛ (بحيري، ١٩٩٧) ولذا يمكن القول بأن علم النص مسمى لاتجاهات وتصورات غاية في التباين وفروع علمية غاية في الاختلاف. ونتيجة لذلك فإنه "لا يسود مقولاته وتصوراته ونظرياته الأساسية أي اتفاق بين الباحثين إلا بقدر ضئيل للغاية". (بحيري، ١٩٩٧)

المطلب الثاني: قول في المنهج

تناول البحث في هذا المطلب قضيتين تحدث عنهما نحو النص تحت معيار السبك، أي ابنية السطية للنص، ويرى البحث أن كلا القضيتين داخل تحت معيار السبكك، أي البنية العميقة للنص، أما القضية الأولى فهي: السبك والحبك « مثالية التركيب » عولج السبك والحبك معيارين من معايير نحو النص، ورغم أن الفصل بينهما تطبيقيا فيه شيء من الصعوبة إلا أن الدراسة النظرية تفرق بينهما، فتدرس الجانب السطحي للنص وما به من روابط بين وحدات النص تحت معيار

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

السبك، وأما الناحية المفهومية (قضايا النص) فتدرس تحت معيار الحبك. بيد أننا نجد بعض الخلط في الدرس الأوروبي بين ظاهر النص وباطنه، إذ عالج ما هو داخل في دلالة النص تحت ما هو ظاهر، فدرس ما كان من حقه الدراسة في معيار الحبك تحت معيار السبك، كدراسة الحذف الذي "هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ". (الخفاجي، ١٩٨٢) تحت معيار السبك الذي يبحث الشكلَ، والحذف في حقيقته بنية عميقة فكيف يُدرس تحت معيار السبك الذي يعالج الظاهر، ". (حسان، ١٩٩٨) substitution by zeroكأدوات العطف أو أدوات الربط المختلفة؟ ويُعرف الحذف "بالمبنى العدمي

ويكون الحذف اعتمادا على قدرات اللغة في الإشارة والإيحاء بما تملكه من قرائن تدل على المحذوف؛ ومن ثم يتلمس القارئ تأويلا للظاهر ليصل به إلى الباطن المحذوف. وقد يكون السبب في هذا الخلط أنهم "جعلوا السبك خاصا بالمباني النحوية"، (عفيفي،٢٠٠١) وجعلوا الحبك خاصا بالترابط المفهومي. (حسان، ١٩٩٨) وجعل المباني النحوية من باب الدراسة السطحية للنص فيه إهدار للقيمة اللغوية في كثير من الأبواب النحوية؛ إذ معظم الأبواب النحوية دراسة في المعنى والدلالة. وقد وصف ابن طباطبا الوظائف النحوية بأنها: "وضْع كلّ كَلِمَةٍ مَوْضِعَهَا حَتَّى تُطابِقَ المَعْنَى الَّذِي أرِيدَتْ لَهُ، ويكونُ شَاهِدُهَا مَعَهَا لَا يحتاجُ إِلَى تَفْسِير من غَيرِ ذاتِها". (ابن طباطبا، ١٩٨٥) وينبه عبد القاهر إلى أن الأساس في إقامة النص هو إقامة العلاقات النحوية على الوضع الذي تقتضيه؛ إذ يقول: "هذا هو السَّبيل، فلا شيء يَرجِعُ صوابهُ إِنْ كان صوابا، وخَطؤُهُ إن كانَ خطأ إِلى النَّظْم إلا وهو معنًى من معاني النحوِ قد أُصيب به موضِعُه، وَوُضِعَ في حقه أو عُومِلَ بخلافِ هذه المعاملة، فأزيلَ عن موضعهِ، واستُعمِل في غيرِ ما ينبغي له، فلا يوصف كلام بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه إلا أن يكون مرجع تلك الصحَّةِ أو ذلك الفسادِ إِلى معاني النَّحو وأَحكامه، ويَدْخل في أصلٍ من أصولهِ، ويتَّصلُ ببابٍ من أبوابه. (الجرجاني، ٢٠٠٤)

والسبك والحبك هما نصيب اللغة (النحو) في نظرية نحو النص، وظاهرٌ أن التقسيم قائم على أساس منهجي غير لغوي، هو "أقرب إلى المنطق منه إلى علم اللغة"، (فانديك، ٢٠٠١) حيث اعتمد مبدأ الظاهر والباطن، ومع ذلك فقد أدخل الحذف في الظاهر، وكان الأولى أن يدرس في باب الحبك (الباطن). يقول هاليداي ورقية حسن في تعريف الحبك: "هو علاقة معنوية بين عنصرين في النص، ويكون من الضروري لتفسير هذا النص وجود العنصر الآخر في النص، غير أنه لا يمكن تحديد مكانه، إلا عن طريق هذه العلاقة التماسكية". (عفيفي، ٢٠٠١) وقد أشار د. محمد عبد المطلب إلى أن عبد القاهر عالج الحذف ضمن البنية العميقة من خلال (العدول) عن الاستعمال المألوف أيضا، بوصفه ظاهرة تقوم على التقدير، يغفل فيها ظاهر العبارة، وصولا إلى باطنٍ يعتمد على تشكيل مثالي افتراضي يستمد معالمه من قوانين النحو وقواعده، وتتصل بأنساق تعبيرية محددة. (عبد المطلب، ١٩٨٤) ويقول أيضا: "إن النظم يؤول في النهاية إلى نوع من الثبات والتغير؛ فالثبات يتصل بالمعنى الأصلي. وأما التغير فيتصل بالدلالة وتنوعها من خلال العدول في التركيب بالتقديم والتأخير والحذف والذكر...إلخ"، (عبد المطلب، ١٩٨٤) فقرن الحذف بالدلالة، وليس بسطح النص. وربما كان السبب وراء جعل الحذف من باب السبك أنه يأتي بالإحالة عند النصيين أحيانا، (حسان، ١٩٩٨) إلا أن هذا النوع من الحذف أقرب إلى التعويض أو الاستبدال منه إلى الحذف؛ لأنه مذكور ليس بلفظه بل بلفظ يخصه، والحذف لا يختلف عن الاستبدال إلا بكونه استبدالا صفريا. (خطابي، ١٩٩١)

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وقصر الترابط المفهومي على العلاقات المعنوية لا يسلم للنصيين أيضا؛ لأن ثمة قضايا داخل النص يأتي الترابط بينها بأدوات ربط، نحو قوله تعالى: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ) (القرآن: ٥:٨) إذ ربطت كاف التشبيه ما بعدها بما قبلها – على اختلاف بين العلماء في المشبه به - ولعل أرجح الآراء– وهو ما يتفق مع السياق النصي، "أن هذه الكاف شبهت هذه القصة التي هي إخراجه من بيته بالقصة المتقدمة في أول السورة وهي سؤالهم عن الأنفال؛ (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ابن عطية، ١٤٢٢ه) وهذا ترابط مفهومي قضوي داخل النص، يوحي بترابط القضايا داخل النص، وقد اختار ابن عطية هذا القول وحسنه الزمخشري، وقال: "يرتفع محل الكاف على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه الحال كحال إخراجك". (الزمخشري، ١٤٠٧)

وقد جاء هذان المعياران في الدراسات العربية شبهَ متلازمين، فتارة يذكران معا، وتارة أخرى يذكر أحدهما لما فيه من غناء عن الآخر، ولذا نستطيع أن نقول إن هذين المعيارين صنوان. لكنهما لم يأتيا –أيضا – موضوعا واحدا تدرس تفصيلاته، وتحد ضوابطه بمنهجيات ومعالم محددة في الدراسات العربية، وإنما ذُكِرا في ثنايا تحليل الشعر والنثر. وقد كان العلماء يؤكدون على ضرورة التماسك بين أجزاء القصيدة الشعرية؛ إذ "من شروط البلاغة متانة العبارة التي تعني ربط ألفاظ الجملة ربطا محكما لا هلهلة فيه ولا خلل، وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج؛ فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا جيدا، وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان". (الجاحظ، ٢٠٠٢) وهنا إشارة إلى الربط والسبك مع سهولة المخرج وتلاحم الأجزاء. "وإذا كان الكلام على هذا الأسلوب لذ سماعه، وخف محتمله، وقرب فهمه، وعذب النطق به، وحلي في فم سامعه، فإذا كان متنافرا متباينا عسر حفظه، وثقل على اللسان النطق به، ومجته المسامع فلم يستقر فيها منه شيء". (ابن رشيق، ١٩٨١)

وبوب ابن المنقذ بابا أسماه: «باب الفك والسبك» (ابن منقذ، ١٩٦٣) وأورد فيه تعريفا للسبك وجعله تعلق الكلام بعضه ببعض، يأخذ أوله بآخره، حتى يصير كسبيكة لا نتوء فيها، إذ السبك تعلُّق "كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره"، (ابن منقذ، ١٩٨٧) حتى يصير البيت بأسره كلمة واحدة، وتصير الكلمة بأسرها كأنها حرف واحد. (الجاحظ، ٢٠٠٢) نحو: يطعنهمْ ما ارتموا حتى إذا طعنوا *ضاربَ حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا فلا يخرج "الكاتب من معنى إلى معنى إلا برابطة، لتكون رقاب المعاني آخذه بعضها ببعض، ولا تكون مقتضبة". (ابن الأثير، ١٩٦٢) ولذا قيل: "خير الكلام المحبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض". (ابن منقذ، ١٩٨٧) وجاء في كتاب تحرير التحبير باب بعنوان: «باب الانسجام» "وهو أن يأتي الكلام متحدرا كتحدر الماء المنسجم، سهولة سبكٍ وعذوبة ألفاظ، حتى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقع في النفوس وتأثير في القلوب ما ليس لغيره، مع خلوه من البديع، وبعده عن التصنيع. وأكثر ما يقع الانسجام غير مقصود". (ابن أبي الإصبع، ١٩٦٣) وقد اشترط ابن الأثير في باب السبك عدم الابتذال، ولا يعني بهذا الغرابة، بل يريد "أن تكون الألفاظ المستعملة مسبوكة سبكا غريبا، يظن السامع أنها غير ما في أيدي الناس، وهي مما في أيدي الناس". (ابن الأثير، ١٩٦٢) وهذا الشرط من ابن الأثير يتداخل في جانب من جوانبه مع مبدأ عدم التوقع في نحو النص؛ لأن غرابة السبك تعتمد على مبدأ مفاجئة القارئ، وإن كان عالما بألفاظ النص إلا أن تلك الألفاظ جاءت في سبك عجيب، يخرجها عن معهود الناس لها. (ابن الأثير، ١٩٦٢)) وقد أشارت الدراسات العربية وفي القلب منها «عبد القاهر» إلى جانب آخر من جوانب السبك والحبك، وهو جانب«الاقتصاد اللغوي» وقد أشار إليه عند حديثه عن

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاستعارة، وهذه الفكرة نابضة من أصل حبكة النص، فالنص لا يحتمل الترهل. فإن كان الحبك في نحو النص جاء للحديث عن الربط بين قضايا النص أو موضوعاته، فإن الحبك في الدراسات العربية يضيف إلى هذا جوانب أخرى، منها فكرة الاقتصاد اللغوي والمقصد منها إحكام النص بين الإيجاز والإطناب. (الجرجاني، ٢٠٠٥)

من النصوص السابقة نجد أن بعض المصطلحات ذكر في المصادر العربية ولم يُشرح، وبعضها ذُكر وشُرح، ومن هذه المصطلحات: السبك، الحبك، الانسجام، الالتحام، الربط، وكلها تدور حول الصحة اللغوية والدلالية، أو الصحة السطحية والصحة المفهومية للنص، كما جاء في نحو النص، وفي الحقيقة يجد الإنسان فيها قوة وفخامة ودقة تعبر عن بناء النص وتحليله تعبيرا دقيقا لم تصل إليه الدراسات الأوروبية رغم تطور العصر، وحداثة التقنيات، ووضوح الحدود العلمية للتخصصات المختلفة.

ثانيا: الفصل والوصل: من المسائل التي وقع فيها الخلط بين ما يدرس تحت ظاهر النص وما يدرس في باطنه، والفصل والوصل باب واحد، "وهو العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة بعد أخرى". (الجرجاني، ٢٠٠٤) والفرق بينهما أن الوصل يكون بأداة عاطفة، ووظيفته "تقوية الأسباب بين الجمل وجعل المتواليات مترابطة متماسكة؛ ولذا فهو علاقة اتساق أساسية في النص". (خطابي، ١٩٩١) وأما الفصل فتتابع جُمْلِيّ بلا أداة عاطفة، وسبب استغنائه عن العاطف قوة الارتباط أو التباعد بين الجملتين، بما يزيل كل أسباب الالتباس بينهما. وهما – مجتمعَيْنِ - يدخلان في البنية العميقة للنص؛ لأن هذا الباب قائم على المعنى، بناء على قوة الاتصال أو قوة الانفصال الدلالي بين الجمل المتتابعة، وهذا مأخوذ من تعريف العلماء له بأنه "العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض وترك العطف فيها استئنافا". (الجرجاني، ٢٠٠٤). ومن هذا القبيل عطف القصة على القصة، نحو: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ) (القرآن: ٢: ٢٥) يتساءل الزمخشري علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه، وفي رأيه أن "ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين". (الزمخشري، ٢٠٠٦) وقال ابن عاشور معلقا عليه: "أفاد بالتشبيه أن ذلك ليس من عطف الجملة على الجملة". (ابن عاشور، ١٩٨٤) "وهذا ما أهمله السكاكي- أي في أحوال الفصل والوصل- وتفرد به الزمخشري". (ابن عاشور، ١٩٨٤) "وَجَعَلَ السَّيِّدُ الْجُرْجَانِيُّ لِهَذَا النَّوْعِ مِنَ الْعَطْفِ لَقَبَ عَطْفِ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ لَيْسَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ بَلْ طَائِفَةٌ مِنَ الْجُمَلِ عَلَى طَائِفَةٍ أُخْرَى". (ابن عاشور، ١٩٨٤) والمفسرون هنا لا ينظرون إلى ظاهر النص من حيث نوع الأسلوب: خبريا كان أو إنشائيا، بل ينظرون إلى ما وراء اللفظ، ويعتمدون على معنى القصة، وليس على لفظها. ومن ثم كانت صعوبة هذه الباب التي نَوَّه عبد القاهر إليها بقوله: "ومما لا يتأتَّى لتمامِ الصَّوابِ فيه إلاَّ الأعرابُ الخُلَّص، وإلا قَوْمٌ طُبِعُوا على البلاغة، وأوتوا فنًّا مِنَ المعرفة في ذوقِ الكلامِ هم بها أفرادٌ". (الجرجاني، ٢٠٠٤) ولو كان الكلام في الفصل والوصل من باب ظاهر النص ما انطوى على هذه الصعوبة التي عبر عنها الجرجاني بما يشعر أنها محالة. ولو نظرنا إلى المسألة نظرة سطحية كما فعل أصحاب المدرسة الأوروبية؛ إذ عالجوا هذا الباب تحت معيار السبك، أي البناء السطحي للنص، لمَا ظفرنا بشيء.

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الثالث: البحث الدلالي بين الدرسين

ثمة قضيتان في هذا المطلب، إحداهما تأتي على مستوى اللفظ، والأخرى تأتي على مستوى النص؛ أما الأولى فهي: التكافؤ الدلالي، والمقصود به أن تكون المفردات المكونة للنص تنتمي إلى الحقل الدلالي العام للنص. وتحدث « جرايمز ١٩٦٦ » عن الإفادة من السمات المعجمية بوصفها دلائل على الترابط النصي، ثم قرر أن النصوص تُعامَل "على أنها نسق من التوافقية أو الاحتمالية لسمات مختلفة في الوحدات المعجمية الموجودة في النص". (فولفجانج، ١٩٩٩) ويستخدم لهذا مصطلحا يسميه: النظائر، هذه النظائر تقوم على التكافؤ الدلالي بمعناه الواسع، وتكون السمات السطحية ذات أهمية ثانوية فقط في تناسق النص، حيث يكون العامل الحاسم هو تلك الظاهرة الدلالية في تكرار الصفة الدلالية. وتشكل وحدات النص الواحد المرتبطة بعضها ببعض على هذه الطريقة سلسلة نظائر أو سلسلة بؤر، وفي حالة النصوص الواسعة تكون عدة سلاسل من النظائر تسمى شبكة النظائر. (فولفجانج، ١٩٩٩) وتأسيسا على هذا الدور المهم للنظائر في بناء النص وتحليلة يمكن تعريف النص بأنه: "التركيب المكون من واحد إلى س من مستويات النظائر، حيث يتوقف عددها على عدد السمات المهيمنة في النص". (فولفجانج، ١٩٩٩) مع مراعاة أن النص الحقيقي لا يكون بمجرد تكرار الصفة الدلالية في جمل أو أقوال متتابعة- ليصنع نصا متماسكا منسجما، (فولفجانج، ١٩٩٩) مثال ذلك:

لا يوجد أحد لا يعترف بشاعريته، شاعرنا من عائلة عريقة، الشعر كلمة لها دلالة في اللغة العربية، الشعراء يقدمون الكثير.

تكرار الصفة الدلالية في هذه الجمل متحقق في الوحدة المعجمية المحورية، وهي كلمة الشعر، ولكن لا يمكن أن نعد هذا التتابع الجُمْلي نصا؛ ومن ثم نستطيع أن نقول: إن النظائر الدلالية تلعب دورا مهما في بناء النص، ولكن لا يصلح بذاته أن يكون نموذجا كافيا في إيضاح كليات النصوص. (فولفجانج، ١٩٩٩) وكذلك لو انعدمت الصفة الدلالية في النص لوصف قائله بالجنون، نحو لو قال قائل:

"زيد منطلق، ودرجات الحمل ثلاثون، وكم الخليفة في غاية الطول، وما أحوجني على الاستفراغ، وأهل الروم نصارى، وفي عين الذباب جحوظ، وكان جالينوس ماهرا في الطب، وختم القرآن في التراويح سنة، وإن القرد لشبيه بالآدمي". (السكاكي، ١٩٨٧) فلو عطف كل ذلك مع عدم وجود الترابط الدلالي لَأُخْرِجَ من زمرة العقلاء، وسجل عليه بكمال السخافة، أو عد مسخرة من المساخر، واستطرف نسقه هذا على غاية ربما استودع دفاتر المضاحك وسفين نوادر الهذيان. (السكاكي، ١٩٨٧)

وباحثو علم النص يدرسون الاتساق المعجمي تحت معيار السبك، (البستاني، ٢٠١١) والسبب في ذلك ظهور اللفظة المعجمية على السطح، وله صورتان: التكرار والتضام، والمقصود بالتكرار إعادة اللفظ المعجمي أو ما يؤدي وظيفته، نحو: شرعت في الصعود (الصعود، التسلق، العمل، الشيء، هو) سهل للغاية. وأما التضام فالمقصود به توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك، نحو: ما لهذا الولد يبكي؟ البنات لا يبكين. (خطابي، ١٩٩١) وكلتا الصورتين لفظيتان أو سطحيتان، لا يسبران غور النص، ولا ينفذان إلى تحليله بل إنه لا يوجد معيار دقيق

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"يجعلنا نعتبر هذه الكلمة أقرب إلى هذه المجموعة أو تلك، ومن ثم فكل ما نستطيع قوله هو أن هذه الكلمة أشد ارتباطا بهذه المجموعة من ارتباطها بمجموعة أخرى"، (خطابي، ١٩٩١) إذن؛ الأمر قائم على الحدس – فيما ذهب إليه هاليداي ورقية حسن - وليس له معيار دقيق. وكأن الاتساق المعجمي قائم على صورة اللفظ المكونة من عدة أحرف. ولا شك أن للفظ قيمةً لغوية كبيرة؛ إذ "اللفظ جسم وروحه المعنى، فإن سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصا في النص وهُجنة عليه، وكذلك إن ضعف المعنى واختل بعضه كان للفظ من ذلك أوفر حظ... فإن اختل المعنى كله وفسد بقي اللفظ مواتا لا فائدة فيه". (ابن رشيق، ١٩٨١) لذا قال الثعالبي: "البليغ من يحوك الكلام على حسب الأماني، ويخيط الألفاظ على قدود المعاني". (ابن رشيق، ١٩٨١) فاللفظ جاء لمعنى؛ ومن ثم وجب أن يكون كفئا له.

بيد أن الاتساق في حقيقته قائم على المناسبة المعنوية، بمعنى مساوقة معنى هذا اللفظ لمعنى اللفظ الذي قبله أو بعده بوجه خاص، ومساوقة ألفاظ النص مجتمعة بوجه عام؛ "لأن الألفاظَ لا تتفاضَلُ من حيث هي ألفاظٌ مجرَّدة، ولا من حيثُ هي كلمٌ مفردةٌ، وأن الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها". (الجرجاني، ٢٠٠٤) وهذا لا يكون إلا أن توضع الكلمة الموضع الذي يقتضيه علم النحو؛ لأن النظم هو توخي معاني النحو. (الجرجاني، ٢٠٠٤) وهو ما جاء عند سيبويه عند الحديث عن الكلام والإحالة يقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غدًا. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس". (سيبويه، ١٩٨٨) وقد بين د.محمد حماسة أن السبب في الحسن والقبح ليس كامنا فقط في صحة القاعدة النحوية أو عدمه، بل قد تكون القاعدة النحوية صحيحة، ويأتي الكلام فاسدا؛ وما ذلك إلا لاختلاف الحقل اللغوي للمفردات داخل التركيب أو الجملة أو الكلام، وبالتبعية داخل النص؛ (حماسة، ٢٠٠٠) فسيبويه هنا "يعطي الاختيار من المفردات أو من الحقول الدلالية المناسبة التي تقبل التواؤم والاستجابة أهمية كبرى لا تقل عن اهتمامه باستواء النظام النحوي، فليس النظام النحوي نظاما معدا للكلمات الهرائية أو للفراغ اللغوي، ولكنه معد لأن تتحقق في علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأولية التي تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلا يكسبها معناها ويتحقق به « المعنى النحوي الدلالي »". (حماسة، ٢٠٠٠)

وأما القضية الثانية فالدلالة التأويلية؛ مع ظهور المدرسة التحويلية على يد «تشومسكي» ظهر مصطلح البنية السطحية والبنية العميقة وكان ظهوره تحولا من التحليل الجُمْلي إلى تحليل أزواج الجمل، وكان لهذا صلة على الأقل بمفهوم الجملة المسلم به عند التوليديين؛ إذ اجتهد «هايدولف» في استنباط قواعد العلاقات السياقية للجمل في النحو التحويلي، كما كان«إيزنبرج» أول مَن حاول تطويرَ نحو شاملٍ للنص، وبذلك اتسعت القواعد التوليدية المستخدمة في النحو التوليدي لإنشاء الجمل، لتشمل قاعدة النص التي يمكن بها أن توسع الجمل المفردة في النص". (فولفجانج، ١٩٩٩) وذهب تشومسكي إلى "أن الجملة هي وحدة الدرس النهائية". (بحيري، ١٩٩٧) وقامت النظرية التوليدية على التفسير والتوقع وإعادة البناء. (حسان، ١٩٩٨) وكان النحو التحويلي قد تطور على ثلاث مراحل؛ حيث بدأ بالمراحل الشكلية، ثم أدخل عناصر دلالية، وانتهى إلى تفرع اتجاهات توليدية عنه دفعت بعناصر دلالية وتداولية. (بحيري، ١٩٩٧) ويحرض فاندايك في دراسة النص على ضرورة الارتباط المنطقي في البحث عن اتساق النصوص وانسجامها؛ (غول، ٢٠١٦)

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تُؤوَّل الجمل بمعزل عن الجمل التى سبقتها. واستَعملَ مفهومَ الترابط للإشارة إلى علاقة خاصة بين الجمل والانسجام؛ فلا (خطابي، ١٩٩١)

ودرس بتوفي النظرية التحويلية في إطار نحو النص، وتعددت محاولاته حتى وصل إلى نظريته الكلية التي تعالج النص معالجة كلية، وهي تعتمد على العناصر الإضافية والإشارية والإحالية والدلالية والتداولية والتواصلية، كما أنه سعى إلى تحقيق الجانب الغامض عند «تشومسكي» وهو الكفاءة اللغوية. و«بتوفي» في محاولاته تلك كان يهدف إلى تحقيق التفاعل بين النص والمتحدث من جهة وبين النص والمستمع من جهة أخرى. وكان بتوفي ينطلق – مع زملائه– من منطلق النص العالم، أو "بناء النص ونظرية بناء العالم، والغرض الأساس من هذا المنطلق أن هناك تطابقات مطردة بين بنية النص وبنية العالم الذي يبنيه هذا النص". (تمام، ١٩٩٨) ويبدو أن بتوفي يرى تعادلا بين الجملة والنص بحيث نجده أحيانا يستخدمهما مترادفين، ولكن من خلال تصور الجملةِ النصِ، وهي الجملة التي يراعى في تحليلها عناصر دلالية وتداولية إلى جوار العناصر النحوية التي يعدها الأساس، وهذا قريب إلى ما ذهب إليه «فاندايك» غير أن بتوفي يغلب الجانب النحوي حتى عُدَّ اتجاهه اتجاها نحويا في الأساس. ومن آرائه أن مفهوم النصوص لم يحدد بعد تحديدا دقيقا، ويمكن أن نصف ما توصل إليه النصيّون بأنه «الوصف النحوي السياقي للنص».

وقد اعتنت الدراسات العربية بدراسة النحو الدلالي، من لدن «سيبويه» ومرورا «بالجرجاني وابن مالك» يقول ابن مالك:

وبعد، فالنحو صلاح الألسنة ** والنفس إن تعدم سناه في سِنَه

به انكشاف حجب المعاني ** وجلوة المفهوم ذا إذعان

يحدد ابن مالك بهذا "مفهوم النحو وغايته. فالنحو عنده صلاح الألسنة، وهذا هو مستوى الصحة النحوية، وبه انكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم، وهذه هي الغاية الحقيقية للنحو، وإذا كان التحويليون يجعلون من النحو المستوى العميق للجملة الذي يمدها بمعناها الرئيس، ويحدد هذا المعنى، فإن هذا هو الغاية من النحو كما قدمها ابن مالك". (حماسة، ٢٠٠٠) وما أسماه ابن مالك «انكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم» يسميه ابن الأثير «فحوى المعنى المقدر» أو «معنى المعنى» عند عبدالقاهر، (الجرجاني، ٢٠٠٤) وهو الذي يسميه الفقهاء «مفهوم الخطاب». ومنه قول الشاعر وقد خطب إليه ابنُ كوز ابنتَه فردَّه:

تبغَّي ابنُ كوزٍ والسفاهة كاسمها ** ليستاد منَّا أن سنونا لياليا

فــلا تطلبنَّــها يــا ابــن كــوزٍ فإنــه ** غذا الناس مذ قام النبي الجواريا

البيت الثاني يشتمل على معنيين: تامّ ومقدَّر؛ أما التام: فإن الخاطب سأل أبا هذه الجارية أن يزوجه إياها في سنة، والسنة: كناية عن الجدب، فردَّه وقال: قد غذا الناس البنات مذ قام النبي عليه السلام، وأنا أغذو هذه، إشارة إلى قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ) (القرآن: ١٧: ٣١) ولولا ذلك لوأدتها كما كان يفعل الناس في الجاهلية. وفيه وجه آخر، وهو أنهم

ISSN: 2663-5798

كانوا يئدون البنات قبل الإسلام، فلمَّا جاء النبي عليه السلام نهى عن ذلك، فقوله: «غذا الناس مذ قام النبي الجواريا» كناية عن إبطال وأد البنات، فكثرت النساء، وكأن الشاعر يقول له: تزوَّج بعض النساء وخل ابنتي.

وأما المعنى المقدَّر الذي يعلم من مفهوم الكلام، فكأنه قال: إن البني عليه السلام أمر بإحياء البنات، ونهى عن الوأد، ولو أنكحتكها أيها المعدوم لكنتُ قد وأدتُها؛ إذ لا فرق بين إنكاحك إياها وبين وأدها، وهذا غاية الذم للمخاطب، وهو معنى دقيق. (ابن الأثير، ١٩٦٢)

ويرى البحث أن ثمة فرقا جوهريا بين التحليل النحوي الدلالي، وبين فكرة البنية العميقة عند التوليديين، حيث تقوم فكرة النحو التوليدي على توليد الجمل داخل النصوص، وليست منوطة بفكرة كليات النص؛ ولا يمكن أن تُفْهم النصوصُ بأنها مجموع صفات الجمل الواردة في النص؛ وهذا ما جعل التحويليين أنفسَهم يتحولون عن دراسة البنية العميقة للنص، (بحيري، ١٩٩٧) حتى قال ريزر: "إن الفكرة الأصلية في استخدام علم الدلالة التوليدية قد انتهت". (فولفجانج، ١٩٩٩) بل يرى روبنسون أن تصورات تشومسكي لحدود المعنى والمكون الدلالي والتفسير الدلالي تصورات مضلِّلة. (بحيري، ١٩٩٧) وقد يكون هذا هو السبب في اختيار غريماس مصطلح: "البنية العميقة الدلالية والمنطقية". (بحيري، ١٩٩٧) أما فكرة الدلالة عند علماء العربية فتقوم على المقاصد اللغوية، والمقاصد اللغوية لا يمكن أن تندثر أو تنتهي كما هي الحال في البنية العميقة عند التوليديين، على حد تعبير «ريزر». وعلم الدلالة يعمد إلى تأويل النص. وقد جعل ابن الأثير التأويل قسما من أقسام التفسير؛ إذ التفسير عام، والتأويل خاص، فالمعنى المحمول على ظاهره والذي لا يقع في تفسيره خلاف يندرج تحت التفسير. أما التأويل فهو إظهار باطن اللفظ؛ إذ إنه يقع في غموض المعنى من جهة التركيب، لا من جهة الألفاظ المفردة، بل إنه رجوع عن ظاهر اللفظ، والمعنى المعدول عن ظاهره إلى التأويل يقع فيه الخلاف؛نحو قول أبي تمام:

وَلِهَت فأظلمَ كلُّ شيءٍ دونَها ** وأضاءَ منها كلُّ شيءٍ مُظْلِم

فلو نظرنا إلى المعنى السطحي حسب المدرسة التحويلية فلن نظفر بشيء ذي بال، رغم معرفتنا "الوله والظلمة والإضاءة فكل ذلك مفهوم المعنى". (ابن الأثير، ١٩٦٢) لكن البيت يرمي إلى معنى لا يحمله اللفظ إلا عن طريق "الاستنباط، والمراد به أن المحبوبة ولهت فأظلم ما بيني وبينها، لما نالني من الجزع لولهها، كما يقول الجازع: أظلمت الأرض علي، أي: إني صرت كالأعمى الذي لا يبصر شيئا. وأما قوله: «وأضاء منها كل شيء مظلم» أي: وضح لي منها ما كان مستترًا عني من حبِّها إياي". (ابن الأثير، ١٩٦٢)

وقسم ابن الأثير تأويل المعنى إلى ثلاثة أقسام: الأول: أن يفهم منه شيء واحد لا يحتمل غيره، والثاني: أن يفهم منه الشيء وغيره وهو ضده، وهذا أظرف التأويلات، لغرابة اجتماع الضدين، وهذا نادر، ومنه قول النبي عليه السلام عن شريح: «لا يتوسّد القرآن» (مسند أحمد، مجلد٢٤، حديث:١٥٧٢٣) وهذا يحتمل مدحا وذما؛ أما المدح فالمراد به أنه لا ينام الليل عن القرآن، فيكون القرآن متوسدا معه لم يتهجد به، وأما الذم فالمراد به أنه لا يحفظ من القرآن شيئا، فإذا نام لم يتوسد معه القرآن، وهذان التأويلان من الأضداد. (ابن الأثير، ١٩٦٢) ولذا جعل عبد القاهر الدلالة نوعين: دلالة مكتسبة من اللفظ

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المباشر، وقد أسماها «المعنى» والدلالة الأخرى هي ما وراء ذلك المعنى الأَوَّلي، وقد أسماها «معنى المعنى» يقول: "نعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة. و"بمعنى المعنى" أن تَعْقِل من اللفظِ معنًى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخر". (الجرجاني، ٢٠٠٤) وهذه قفزة خطيرة في علم الدلالة، أثار بها– ريتشاردز "معنى المعنى"، وفيه يبحثان ماهية The meaning of meaningوأوجدن- ضجة كبيرة عندما أصدرا كتابا بعنوان: المعنى. (سليمان، ١٩٩١) بالإضافة إلى: "أن النحويين العرب لم يجعلوا النحو وحده هو الذي يمد الجملة بمعناها، وكانت نظرتهم في ذلك أكثر اتساعا وشمولا بحيث لم يضطروا إلى التغيير المستمر". (حماسة، ٢٠٠٠) والتغيير المستمر مشكلة من مشكلات الدرس اللغوي الغربي حتى وصف في مرحلة من مراحله بالإعاقة عن الوصول إلى عمق النص، يقول ريزر: وإذا نظرنا إلى النحو التحويلي في ضوء علم نحو النص فإننا سنجد أن المعطيات غير اللغوية في دراسة النصوص تعيق النموذج التحويلي عن شرح التعريف الاتصالي في النصوص شرحا كامل الوضوح. (فولفجانج، ١٩٩٩)

وقد ميز العلماء العرب بين ما هو شكلي وما هو دلالي، فجاء درسهم في هذا الباب دقيقا واضحا. ومع تمييزهم لهذا الباب فقد لمحوا تداخلا نسبيا بين الشكل والدلالة، نبهوا إليه، ولم يقعوا في الخلط الذي أصاب المدرسة النصية، وندلل على هذا الكلام بباب السجع معيارا من معايير بناء النصوص وتفسيرها؛ إذ المقصد من السجع هو الإطراب وضبط إيقاع النص. وكان العربي يرمي بهذا المقصد الشكلي إلى استمرار النص وضمان بقائه، ومما جاء في كلام الرقاشي في باب السجع نتخذ دليلا على هذا الكلام، يقول في تفضيل الكلام المسجوع على غيره: "ولكني أريد الغائب والحاضر، والراهن والغابر، فالحفظ إليه أسرع، والآذان لسماعه أنشط، وهو أحق بالتقييد وبقلة التفلت". (الجاحظ،٢٠٠٢) فإن لم يكن للسجع كبير أثر في المعنى فله أكبر الأثر في مقبولية النص واستمراريته وبقائه؛ لما يزينه من زينة لفظية، وهذا مستفاد من كلام الرقاشي، ومقبولية النص واستمراريته مطلبان من مطالب نحو النص. وكذلك باب التجنيس باب في الشكل، إلا أن اثنين من علماء القرن الخامس لمحا فيه شيئا من المعنى، وهما ابن رشيق حين نبه إلى ما ظاهره تجنيس وباطنه طباق، وما ظاهره طباق وباطنه تجنيس، (ابن رشيق، ١٩٨١) وعبدالقاهر الذي ذهب إلى أن تجانس المعاني مقدم على تجانس الألفاظ؛ إذ لا مزية في تجانس اللفظ دون تجانس المعنى، ولا يكون التجنيس مقبولا إلا إذا طلبه المعنى، بل إنه ذهب إلى أن فائدة التجنيس حسن الإفادة، وتأتي فائدته بأن الكاتب أو الشاعر يلف اللفظ لفا، ويجانس بين الكلمات، فيعيد اللفظة كأنه يخدع المتلقي عن الفائدة منها وقد أعطاه إياها، ويوهمه كأنه لم يَزِدْه وقد أحسن الزيادة ووفَّاها، فبهذه السريرة صار التجنيس من حُلَى الشّعر. (الجرجاني، ١٩٣٩)

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الخاتمة

توصل هذا البحث إلى عدة نتائج، وأهمها:

توجيهُ الدرس النحوي إلى بناء النصوص وتحليلها وتفسيرها إثراءٌ للنحو؛ يكشف إمكانات اللغة وثرائها اللفظي والتركيبي والدلالي.

التعميم الذي اتسم به الدرس النصي أضر به، وهو في حاجة إلى إعادة ضبط سُكّانِه.

النحو النصي جاء ليعالج مشكلات نحو الجملة؛ ومن ثم نستطيع القول بأنه ردة فعل لنحو الجملة، ورغم ذلك ظل أثر الجملة فيه كبيرا، بل لا يزال النصيون يرددون تعريفات الجملة ومقولاتها.

الدراسات التراثية تبحث عن الفصاحة والبلاغة والبيان، وتتخذ من القرآن والحديث، والشعر نماذج تقيس عليها ما سواها. وأما الدراسات الأوروبية فهي تبحث عن إقامة النص وتحليله، وإن قلَّتْ قيمة النصية فيه، فهي تبحث عن نصية مقال، أو رواية أو تقرير...ولغة هذه النصوص هي اللغة المعاصرة؛ مما يجعلها أدنى فصاحة؛ فتأتي المعايير الحديثة أقل كفاءة في تقييم النصوص لغويا.

يؤكد هذا البحث على ضرورة الانطلاق من الجوانب الدلالية واللغوية في الدرس النصي، مع إمكانية الإفادة من الجوانب الأخرى. ويؤكد أن ثمة معايير يمكن أن تنضاف إلى المعايير النصية السبعة.

المراجع:

ابن أبي لإصبع، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر البغدادي. (١٩٦٣). تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة.

ابن الأثير، نصرالله بن محمد. (١٩٦٢) المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي، دار نهضة مصر.

ابن رشيق، الحسن.(١٤٠١ه). العمدة في محاسن الشعر، تحقيق: محمد محيي الدين، ط٥، دار الجيل.

ابن طباطبا، محمد بن أحمد بن محمد.(١٩٨٥) عيار الشعر، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، الخانجي– القاهرة.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد.(١٩٨٤ه). التحرير والتنوير، الدار التونسية.

ابن منقذ، أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر الكناني، البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي، حامد عبد المجيد، الإدارة العامة للثقافة، الجمهورية العربية المتحدة.

بحيري، سعيد.(١٩٩٧). علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط١، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت.

بحيري، سعيد.(٢٠٠٧). علم لغة النص آفاق جديدة، ط١، مكتبة زهراء الشرق.

بريك، محروس.(١٤٣٥ه). النحو والإبداع، ط١، دار النابغة.

البستاني، بشرى.(٢٠١١). في مفهوم النص ومعيير نصية القرآن الكريم، (مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد١١، العدد١).

الجاحظ،عمرو بن بحر.(٢٠٠٢).البيان والتبيين، دار الهلال.

الجرجاني، عبدالقاهر.(١٩٣٩) أسرار البلاغة، تحقيق: محمد رشيد رضا، المكتبة التوقيفية– القاهرة.

الجرجاني، عبدالقاهر.(٢٠٠٤). دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ط٥، الخانجي– القاهرة.

حسان،تمام.(١٩٩٤).اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة.

حماسة، محمد.(١٤٢٠ه).النحو والدلالة، ط١، دار الشروق.

خطابي،محمد.(١٩٩١).لسانيات النص، المركز الثقافي العربي.

الخفاجي، عبدالله محمد بن سعيد بن سنان. (١٤٠٢ه) سر الفصاحة، ط١، دار الكتب العلمية.

النص والإجراء والخطاب، ترجمة: تمام حسان، ط١، عالم الكتب– القاهرة. ديبوجراند. (١٩٩٨)

ديبوجراند ودريسلر. (١٩٩٩). مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية، إلهام أبو غزالة، الهيئة المصرية للكتاب.

الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد. (١٤٠٧ه). الكشاف، ط٣، دار الكتاب العربي– بيروت.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (١٤٠٧ه) مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

سليمان، فتح الله أحمد. (١٩٩١). مدخل إلى علم الدلالة، ط١، مكتبة الآداب.

سيبويه. (١٤٠٨ه).الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون،ط٣، الخانجي ، القاهرة.

الفنية. ترجمة: محمود جادالرب، ط١، الدارعلم اللغة والدراسات الأدبية، شبلنر، برند (١٩٨٧)

عبد الجليل، منقور. (٢٠٠١). علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب– دمشق.

عبد المطلب، محمد. (١٩٨٤).النحو بين عبدالقاهر وتشومسكي، (مجلة فصول، مج٥، العدد١).الهيئة المصرية للكتاب.

عفيفي، أحمد. (٢٠٠١).نحو النص، ط١، مكتبة زهراء الشرق.

فضل، صلاح. (١٩٩٢). بلاغة الخطاب وعلم النص،(عالم المعرفة، أغسطس، العدد١٦٤).

فانديك. (٢٠٠١). علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، دار القاهرة للكتاب.

مصلوح، سعد. (٢٠٠٣) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، مجلس النشر العلمي الكويت.

ليونز، جون. (١٩٨٥م). نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، ط١، دار المعرفة الجامعية.

ه. دوجلاس. (١٩٩٤). أسس تعلم اللغة وتعليمها، ترجمة: عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.

هاينه، فولفجانج. (١٩٩٩). مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة: فالج العجمي، جامعة الملك سعود.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
ISSN: 2663-5798
www.ajsp.net

Abstract

Adjusting term is one of the pillars that sciences base on; as judgment on things is subsequent of their conception. The Text grammar is a valuable science worthy of research and investigation; because linguistic and Islamic sciences were created for the sake of text. Back to a few centuries ago, we would find Quran text was reason to create Arabic Grammar. Hence, the other non-grammar texts were created relatively to explore the semantics and ordinances of text. If the text is adjusted properly, its approach will be adjusted more easily and accurately. Therefore, this researcher aims to explore the gap between the Arabic perception and European perception regarding the grammar of text, and to deduce some similarities and differences between them. To get real findings in this research, the Arabic heritage has to be adhered and compared to the textual lesson consolidate a theoretical framework for the grammar of the Arabic text. Otherwise, the Arabic heritage will seem weird and rejected within the Arabic texts. Although our Arabic heritage is enriched with textual elements and criteria, its texts were written in the traditional styles of its times. Therefore, we have to induce and discover their semantics, and to formulate them conveniently to catch up with the modern scientific facts.

Keywords: text grammar - - textual – compare - cohesion